

أَحْكَامُ الْمَسْحِ

عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجُودِبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ
فِي السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ وَآثَارِ السَّلَفِ

إِعْدَادُ
أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٍ

”مَنْ زَلَّ الْمَسْحَ رَغْبَةً عَنْهُ
فَأَيْمَنَّا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ“
- اِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ -

دار الخِصَانِي
الترِّيَاضِ

المَكْتَبُ الْإِسْلَامِي
بَيْرُوتَ

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب ٣٧٧١ / ١١ - هاتف ٤٥٠٦٣٨ - بريقاً : اسلامياً

دار الخاني للنشر والتوزيع

هاتف : ٤٤٦٠١٢٩

الرياض - السعودية

أَحْكَامُ الْمَسِيحِ
عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجُورَيْنِ وَالْعَلَّيْنِ



مَقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾. [آل عمران: ١٠٢] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾. [النساء: ١]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ، وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ، وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾. [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد : فهذه رسالة لطيفة نافعة، ولأحكام المسح جامعة، استفرغنا الجهد في استخراجها من مظانها في بطون أمهات الكتب الفقهية والحديثية، بعد السبر والتحقيق، والغربة والتدقيق!

فلا غرو أن تظهر - للقارئ المنصف - رسالة فريدة في بابها، قوية في موضوعها، فهي - بحق - تشفي العليل وتروي الغليل، وتسد حاجة العطشى لفقه الدليل.

وقد حرصنا - أشد الحرص - أن تُذكر الأحكام فيها مشفوعة
بأدلتها الشرعية: من السنة الصحيحة وآثار السلف، بل والنظر
الصحيح أيضا، مع العلم أن المقلد المتعصب لا يترك من قلده
ولو جاءته كل آية!! .

والله نسأل الهداية والرشاد، والحمد لله وحده .

١- تعريفات لا يُستغنى عنها

(الخُفّ - الجورب - النعل)

● الخُفّ^(١) : ما يُلبس في الرَّجل من جلد رقيق، والجمع، أخفاف وخِفاف؛ وقيل: نعلٌ من آدم يغطي الكعبين.

● الجَوْرَبُ^(٢): لفافة الرَّجل، جمعه جواربة وجوارب؛

وقيل: غشاء للقدم من صوف يُتخذ للدفء؛

وقيل: ما يتخذ من غزل الصوف المفتول يُلبس في القدم إلى ما فوق الكعب.

● النُّعْلُ^(٣): ما وقيت به القدم من الأرض كالنَّعْلَة مؤنثة، جمعها نعال.

«تنبيه»: قال الشيخ محمد جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى:

(١) انظر «الافصح في فقه اللغة» (٣٩٣/١) للصعدي وحسين موسى، و«سبل السلام» (٥٧/١) للصنعاني.

(٢) «القاموس المحيط» (٤٦/١) للفيروز آبادي، و«لسان العرب» (٢٦٣/١) لابن منظور، و«المسح على الجوربين» (ص ٥٠) للقاسمي.

(٣) «القاموس» (٥٨/٤)، «الافصح» (٣٩٣/١)، «معجم متن اللغة» (٤٩٨/٥) لأحمد رضا، «المخصص» (١١١/٣) لابن سيده.

«ومثل الجورب لا يحتاج إلى أن يعضد معناه اللغوي والشرعي - المعروف لكل أحد - بنقل العلماء في معناه، لأنه من باب توضيح الواضحات. ولكن دعانا لهذا ما رأيناه في بعض الكتب من زعم أن الجورب خفّ يُلبس على الخفّ إلى الكعب للبرد ولصيانة الخفّ الأسفل من الدرن والغسالة، وتقييد آخر له بكونه من جلد، وهذا غلط على اللغة والعرف والفقه أيضا...» (٤).

(٤) المسح على الجوربين» ص ٥١

٢- المسح على الخفين والجوربين والتعلين وأدلة مشروعيته

٢-١ ● المسح على الخفين:

أ- من السنة:

١- عن جرير رضي الله عنه قال: «رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ ومسح على خفيه»^(٥).

وفي رواية أخرى بلفظ: «أنا أسلمت بعدما أنزلت المائدة، وأنا رأيت رسول الله ﷺ يمسخ بعدما أسلمت».

وفي رواية ثالثة «أن جريرا بال ثم توضأ فمسح على الخفين وقال: ما يمنعني أن أمسح وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسخ؟ قالوا: إنما كان ذلك قبل نزول المائدة! قال: ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة».

٢- وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه خرج

(٥) أخرجه الشيخان وغيرهما، واللفظ الآخر لأحمد بإسناد صحيح، والرواية الثالثة لأبي داود والحاكم وغيرهما، وقال الحاكم: «حديث صحيح» ووافقه الذهبي ثم الألباني وقال: «وقد تكلمت على سنده في «صحيح أبي داود» (رقم ١٤٣)، «الارواء» (٩٩).

لحاجته، فأتبعه المغيرة بإداوة^(٦) فيها ماء، فصَبَّ عليه حين فرغ من حاجته، فتوضأ ومسح على الخفين^(٧).

٣- وعن بلال رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين والخمار»^(٨).

٤- وعن عبدالله بن بُريدة عن أبيه «أن النجاشي أهدى النبي ﷺ خُفَيْنِ أسودَيْنِ ساذجين^(٩)، فلبسهما، ثم توضأ ومسح عليهما»^(١٠).

٥- وعن ابن عمر أنه رأى سعد بن مالك وهو يمسح على الخفين فقال: إنكم تفعلون ذلك؟! فاجتمعنا عند عمر، فقال سعد لعمر: أَفْتِ ابن أخي في المسح على الخفين، فقال عمر: كُنَّا ونحن مع نبينا ﷺ نمسح على خفافنا، لا نرى بذلك بأساً. فقال ابن عمر: ولو جاء من الغائط؟ قال: نعم^(١١).

(٦) بكسر الهمزة: اثناء صغير من جلد.

(٧) أخرجه البخاري (٣٠٦-٣٠٧) ومسلم (٢٢٩/١).

(٨) أخرجه مسلم (٢٣١/١) وغيره.

(٩) يفتح الذال وكسرها، أي خالصين في السواد.

(١٠) أخرجه أبو داود (٢٤/١) والترمذي (١٠٧/٨ - تحفة) وفي «الشمائل» (رقم

٥٨ - المختصر) وابن ماجه (٤٤٦ - صحيح ابن ماجه) وهو حديث صحيح.

(١١) أخرجه أحمد (١٥-١٤/١) وابن ماجه (٤٤٤ - صحيحه) وابن خزيمة

(٩٣/١ رقم ١٨٤) ومالك في الموطأ، (٧١) وسنده صحيح، انظر:

«التعليق على ابن خزيمة»، و «صحيح سنن ابن ماجه» (٤٤٤) للألباني.

● المسحُ على الخُفين مُتواتر:

- قال الحافظ العسقلاني رحمه الله تعالى^(١٢): «وقد صرح جمعٌ من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر، وجمع بعضهم رواته فجاءوا الثمانين ومنهم العشرة، وفي ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصري: حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين».

- وقال الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى^(١٣): «وصرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخُفين متواتر، وعبارة ابن عبد البر منهم: روى المسح على الخفين عن النبي ﷺ نحو أربعين من الصحابة، واستفاض وتواتر، وسبقه أحمد فقال: ليس في قلبي من المسح على الخفين شيء، فيه أربعون حديثاً عن أصحاب رسول الله ﷺ ما رفعوا إلى النبي ﷺ وما وقفوا».

ب - من الاجماع:

قال الحافظ: «نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال: ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف»^(١٤).

وقال الامام النووي رحمه الله تعالى: «وقد نقل ابن المنذر في

(١٢) «الفتح» (٣٠٦/١).

(١٣) «فتح المغيث» (٤٠/٣) و «تدريب الراوي» (١٧٩/٢) للسيوطي و «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٣٧٢) لابن أبي العز وغيرها.

(١٤) «الفتح» (٣٠٥/١).

كتاب «الاجماع» اجماع العلماء على جواز المسح على الخُف، ويدل عليه الأحاديث الصحيحة المستفيضة في مسح النبي ﷺ في الحضر والسفر، وأمره بذلك وترخيصه فيه، واتفاق الصحابة فَمَنْ بعدهم عليه» (١٥).

٢-٢ • المسح على الجوربين :

أ- من السُّنة :

١- عن المغيرة بن شُعبة رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين» (١٦).

٢- وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين» (١٧).

٣- وعن ثوبان رضي الله عنه قال : «بعث رسول الله ﷺ سرية فأصابهم البردُ، فلما قدموا على النبي ﷺ شكوا اليه ما أصابهم من البرد، فأمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين» (١٨).

(١٥) «المجموع شرح المذهب» (١/٤٧٦-٤٧٧).

(١٦) أخرجه أبو داود (١/٢٥) والترمذي (١/٣٢٧ - تحفة) وابن ماجه (٥٥٩ - طبعة فؤاد) وأحمد (٤/٢٥٢) وغيرهم، وقال الترمذي : «حديث حسن صحيح». وقد أعل بما لا يقدر، فراجع مقدمة العلامة أحمد شاكر رحمه الله : لرسالة «المسح على الجوربين» للقاسمي، فانها شافية كافية، وانظر «الارواء» (١٠١) و«صحيح سنن ابن ماجه» (٤٥٣) لشيخنا الألباني حفظه الله.

(١٧) أخرجه ابن ماجه (٥٦٠) وهو حديث صحيح، وقد أعل بعلمتين أجاب عنهما أحمد شاكر في مقدمته للرسالة المشار إليها أنفا، وانظر كلام الشيخ القاسمي (ص ٤٧) منها أيضا، «وصحيح سنن ابن ماجه» (٤٥٤) للألباني.

(١٨) أخرجه أحمد (٥/٢٧٧) وأبو داود (١/٢٢-٢٣) والحاكم (١/١٦٩) وقال

ب - من آثار السلف :

١- عن قتادة عن أنس بن مالك أنه كان يمسح على الجوريين؟
قال : نعم ، يمسح عليهما مثل الخفين . (١٩) .

٢- ومسح على الجوريين من الصحابة (٢٠) : علي بن أبي طالب ،
وأبو مسعود الأنصاري ، والبراء بن عازب ، وأنس بن مالك ، وأبو
أمامة ، وسهل بن سعد ، وعمر بن حريث ، وعمر بن الخطاب ،
وابن عباس ، وابن عمر ، وابن مسعود ، وسعد بن أبي وقاص ،
وعمار ، وبلال ، وابن أبي أوفى .

٣- وعن عطاء قال : المسح على الجوريين بمنزلة المسح على
الخفين (٢١) .

٤- وعن نافع - مولى ابن عمر - قال : هما بمنزلة الخفين . (٢٢) .

«هذا حديث صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبي . وانظر : «المسح على
الجوريين» (ص ٢٥) مع مقدمة أحمد شاکر وتعليقات الألباني عليها .
(والعصائب) : العمام ، (والساخين) ، الخفاف ، ويقال : إن أصل ذلك كل
ما يسخن به القدم من خف وجورب ونحوه . «معالم السنن» (١/ ١١١) -
المختصر للمنذري) .

(١٩) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٢٠٠/ رقم ٧٧٩) وسنده صحيح .
(٢٠) انظر «سنن أبي داود» (١/ ٢٥) و «تهذيب السنن» (١/ ١٢٢) - مختصر
المنذري ، لابن القيم .

(٢٢، ٢١) أخرجهما ابن أبي شيبة : الأول بسند صحيح والآخر بسند حسن .

من القياس الصحيح :

● قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى (٢٣) : « . . يجوز المسح على الجوربين اذا كان يمشي فيهما ، سواء كانت مجلدة أو لم تكن ، في أصح قولي العلماء ، ففي «السنن» (٢٤) ، «أن النبي ﷺ مسح على جوربيه ونعليه» ، وهذا الحديث اذا لم يثبت فالقياس يقتضي ذلك ، فإن الفرق بين الجوربين والنعلين إنما هو كون هذا من صوف وهذا من جلود ، ومعلوم أن مثل هذا الفرق غير مؤثر في الشريعة ، فلا فرق بين أن يكون جلودا أو قطنا أو كتانا أو صوفا ، كما لم يفرق بين سواد اللباس في الاحرام وبياضه ومحظوره ومباحه ، وغايته أن الجلد أبقي من الصوف ، فهذا لا تأثير له ، كما لا تأثير لكون الجلد قويا ، بل يجوز المسح على ما يبقى وما لا يبقى .

وأیضا فمن المعلوم أن الحاجة الى المسح على هذا كالحاجة إلى المسح على هذا سواء ، ومع التساوي في الحكمة والحاجة يكون التفريق بينهما تفريقا بين المتماثلين ، وهذا خلاف العدل والاعتبار الصحيح الذي جاء به الكتاب والسنة ، وما أنزل الله به كتبه وأرسل به رسله ، ومن فرق بكون هذا ينفذ الماء منه وهذا لا ينفذ منه ، فقد ذكر فرقا طرديا عديم التأثير .

ولو قال قائل : يصل الماء إلى الصوف أكثر من الجلد ، فيكون المسح عليه أولى للصوق الطهور به أكثر : كان هذا

(٢٣) «مجموع الفتاوى» (٢١٤/٢١) - (٢١٥).

(٢٤) حديث صحيح ، مضى تخريجه ، فانظر التعليق (١٦ ، ١٧) .

الوصف أولى بالاعتبار من ذلك الوصف، وأقرب إلى الأوصاف المؤثرة، وذلك أقرب الى الأوصاف الطردية، وكلاهما باطل».

● وقال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى - بعد حكايته تنصيب الامام أحمد رحمه الله على جواز المسح على الجوربين - قال (٢٥): «وإنما عمدته هؤلاء الصحابة (٢٦) وصریح القياس، فإنه لا يظهر بين الجوربين والخفين فرق مؤثر يصح أن يحال الحكم عليه».

٢-٣ ● المسح على النعلين:

١- عن أوس بن أبي أوس قال: رأيتُ أبي يوماً يتوضأ فمسح على النعلين، فقلتُ له: أتمسح عليهما؟ فقال: هكذا رأيتُ رسول الله ﷺ يفعل (٢٧).

٢- وعن ابن عمر أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجله ويمسح عليهما، ويقول: كذلك كان رسول الله ﷺ يفعل (٢٨).

٣- وعن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ توضأ مرة مرة، ومسح على نعليه» (٢٩).

(٢٥) «تهذيب السنن» (١/١٢٢) - المطبوع في حاشية مختصر سنن أبي داود للمنذري).

(٢٦) يعني الذين ذكرناهم في ص ١٣.

(٢٧) أخرجه أحمد (٩/٤) واللفظ له، وأبو داود (٢٥/١) وغيرهما، وهو حديث صحيح. «المسح على الجوربين» (ص ٤٣) بتحقيق الألباني.

(٢٨) أخرجه الزار في «مسنده» وصححه ابن القطان وغيره. انظر «تدريب الراوي» (١/١٤٣-١٤٤) و«المسح على الجوربين» (ص ٤٤).

(٢٩) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/٢٠١ رقم ٧٨٣) والبيهقي (١/٢٨٦).

٤- وصح «أن رسول الله ﷺ توضعاً ومسح على الجوربين والنعلين» (٣٠)

٥- وعن أبي ظبيان أنه رأى علياً رضي الله عنه بال قائماً، ثم دعا بماء فتوضأ، ومسح على نعليه، ثم دخل المسجد فخلع نعليه ثم صلى. (٣١)

بإسناد صحيح، «المسح على الجوربين» (ص ٤٥) بتحقيق الألباني.

(٣٠) انظر ما سبق في التعليق (١٦، ١٧).

(٣١) أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٩٧/١) بسند صحيح، وكذا عبد

الرزاق (٧٨٣-٧٨٤) وابن أبي شيبة (١٩٠/١) والبيهقي (٢٨٨/١).

٣- شروط المسح على الخف وما في معناه

يشترط للمسح على الخف وغيره أن يُلبس على وضوء،
لحديث المغيرة بن شعبة قال: «كنتُ مع النبي ﷺ ذات ليلة في
مسير، فقال لي: أمعك ماء؟ قلتُ: نعم، فنزل عن راحلته
فمشى حتى توارى في سواد الليل، ثم جاء، فأفرغت عليه من
الادواة فغسل وجهه، وعليه جُبة من صوف فلم يستطع أن يُخرج
ذراعيه منها حتى أخرجهما من أسفل الجبة، فغسل ذراعيه ومسح
رأسه، ثم هويتُ لأنزع خُفيه فقال: «دعهما فإني أدخلتهما
طاهرتين»، ومسح عليهما» (٣٢).

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:
«إذا أدخل أحدكم رجله في خُفيه وهما طاهرتان فليمسح
عليهما، ثلاث للمسافر، ويوم وليلة للمقيم» (٣٣).
(تنبيه لكل نبيه):

وأما ما اشترطه بعض الفقهاء (٣٤) من أن الخف لا بد أن يكون

(٣٢) أخرجه البخاري (٢٦٨/١٠) ومسلم (٢٣٠/١) وغيرهما، ورواه أبو داود
(٢٤/١) بلفظ: «دع الخفين فإني أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان،
فمسح عليهما».

(٣٣) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢٣/١) بإسناد صحيح. «الصحيح»
(١٢٠١)، «صحيح الجامع الصغير» (٢٩٠).

(٣٤) ومثلها في الضعف لمناقاتها لكون المسح رخصة وتيسيرا من الله ما ذكروه من

ساترا لمحل الفرض، وأن يثبت بنفسه من غير شد مع إمكان متابعة المشي فيه، فقد بين شيخ الاسلام ابن تيمية ضعفه في «مجموع الفتاوى» (٢١/١٨٣-١٨٤)، قال:

«والمسح على الخفين قد اشترط فيه طائفة من الفقهاء شرطين:

هذا أحدهما: وهو أن يكون ساترا لمحل الفرض، وقد تبين ضعف هذا الشرط.

والثاني: أن يكون الخُف يثبت بنفسه. وقد اشترط ذلك الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد، فلو لم يثبت الا بشده بشيء يسير أو خيط متصل به أو منفصل عنه ونحو ذلك: لم يمسح! وان ثبت بنفسه لكنه لا يستر جميع المحل إلا بالشد - كالزربول الطويل المشقوق: يثبت بنفسه لكن لا يستر إلى الكعبين إلا بالشد - ففيه وجهان: أحدهما أنه يمسح عليه. وهذا الشرط لا أصل له في كلام أحمد، بل المنصوص عنه في غير موضع أنه يجوز المسح على الجوربين وإن لم يثبتا بأنفسهما، بل بنعلين تحتهما، وأنه يمسح على الجوربين ما لم يخلع النعلين، فاذا كان أحمد لا يشترط في الجوربين أن يثبتا بأنفسهما بل اذا ثبتا بالنعلين جاز المسح عليهما، فغيرهما بطريق الأولى. وهنا قد ثبتا بالنعلين وهما منفصلان عن الجوربين، فاذا ثبت الجوربان بشدهما بخيوطهما كان المسح عليهما أولى بالجواز.

شروط أخرى كما في «الفرق على المذاهب الأربعة» (١٣٧/١).

وإذا كان هذا في الجوربين: فالزبول الذي لا يثبت إلا بسير يشده به متصلا به أو منفصلا عنه أولى بالمسح عليه من الجوربين.

وهكذا ما يُلبس على الرجل من فرو وقطن وغيرهما: إذا ثبت ذلك بشدهما بخيط متصل أو منفصل مسح عليهما بطريق الأولى.

فإن قيل: فيلزم من ذلك جواز المسح على اللقائف، وهو: أن يلفّ على الرجل لقائف من البرد أو خوف الحفاء أو من جراح بهما ونحو ذلك.

قيل: في هذا وجهان ذكرهما الحلواني. والصواب أنه يمسح على اللقائف، وهي بالمسح أولى من الخف والجورب، فإن تلك اللقائف إنما تستعمل للحاجة في العادة وفي نزعها ضرر: إما إصابة البرد، وإما التأذي بالحفاء، وإما التأذي بالجرح. فإذا جاز المسح على الخفين والجوربين فعلى اللقائف بطريق الأولى.

ومن ادعى في شيء من ذلك إجماعا فليس معه إلا عدم العلم! ولا يمكنه أن ينقل المنع عن عشرة من العلماء المشهورين فضلا عن الإجماع...

٤- محلّ المسح

المحلّ المشروع في المسح ظهر الخُف، وقد دلّ على ذلك حديثان ثابتان :

الأول: حديث المغيرة بن شعبة قال: «رأيتُ رسول الله ﷺ يمسح على ظُهر الخفين» (٣٥).

الثاني: حديث علي قال: «لو كان الدينُ بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خُفيه» (٣٦).

(٣٥) رواه أبو داود (٢٥/١) والترمذي (٣٢٤/١ - تحفة) وقال: «حديث حسن»، وأقره النووي في «المجموع» (٥١٧/١)، والالباني في «تخريج المشكاة» (٥٢٢).

(٣٦) رواه أبو داود (٢٥/١) والدارقطني (١٩٩/١) والبيهقي (٢٩٢/١) وابن حزم في «المحلى» (١١١/٢) وإسناده صحيح كما قال الحافظ في «التلخيص» (١٦٠/١) وقال في «بلوغ المرام» (٥٩/١ - سبل السلام): «... بإسناد حسن». وانظر «الأرواء» (١٠٣) و«تخريج المشكاة» (٥٢٥).

(تنبيه): وأما حديث المغيرة بن شعبة «أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله». أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه، فضعيف لا يحتج به، قال الترمذي (٣٢٣/١ - تحفة): «وهذا حديث معلول، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم، وسألت أبا زُرعة ومحمد بن اسماعيل عن هذا الحديث؟ فقالا: ليس بصحيح، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء =

والواجب في المسح ما يطلق عليه اسم المسح لغةً، من غير
تحديد، ولم يصح فيه شيء^(٣٧)!!

= ابن خيوة قال حَدَّثْتُ عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ، مَرْسَلٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ
وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْمَغِيرَةَ. انْظُرِ «التَّلْخِص» (١٥٩/١) و«الْبُلُوغ»
(٥٨/١ - سَبِيلُ السَّلَام) و«تَخْرِيجُ الْمَشْكَاة» (٥٢١) و«ضَعِيفُ سَنَنِ
ابْنِ مَاجَه» و«المجموع»، و«تَخْرِيجُ الْأَحْيَاء» (٢٥٩/٢): لِلْعِرَاقِيِّ.
(٣٧) مِنْهَا حَدِيثٌ عَلَى «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى خَفِيهِ خَطُوطًا
بِالْأَصَابِعِ»، قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «المجموع» (٥٢٢/١)، «أَنَّهُ ضَعِيفٌ
لَا يَحْتَجُّ بِهِ». وَحَدِيثُ جَابِرٍ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ
يَتَوَضَّأُ وَيَغْسِلُ خَفِيَهُ، فَقَالَ بِيَدِهِ، كَأَنَّهُ دَفَعَهُ «أَمَّا أَمَرْتُ بِالْمَسْحِ»
وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ هَكَذَا: مِنْ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ إِلَى أَصْلِ
السَّاقِ، وَخَطَّطَ بِالْأَصَابِعِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه (٥٥١) وَاسْنَدُهُ
ضَعِيفٌ جَدًّا كَمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِص» (١٦٠/١)، وَانْظُرِ
«ضَعِيفُ ابْنِ مَاجَه».

٥- توقيت المسح

مدة المسح على الخفين للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وفي ذلك أحاديث صحيحة، بلغت بمجموعها - عند بعض الحفاظ - درجة التواتر^(٣٨)، نذكر منها:

١- حديث مصفوان بن عسال المرادي رضي الله عنه قال: «بعثنا رسول الله ﷺ في سرية وقال: لِيَمْسَحْ أَحَدُكُمْ إِذَا كَانَ مُسَافِرًا عَلَى خُفَيْهِ إِذَا أَدْخَلَهُمَا طَاهِرَتَيْنِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً»^(٣٩).

٢- وعن عوف بن مالك «أن النبي ﷺ أمر بالمسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، وللمقيم يوماً وليلة»^(٤٠).

٣- وعن شريح بن هانئ قال: أتيت عائشة أسألها عن المسح على الخفين، فقالت: عليك بابن أبي طالب فسَلَّهُ، فإنه كان يسافر مع رسول الله ﷺ. فسألناه فقال: «جعل رسول الله ﷺ

(٣٨) انظر «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (٥/٤٢/رقم: ٥٠٦٥).

(٣٩) أخرجه البيهقي (٢/٢٨٢) بإسناد صحيح. «الصحيحة» (٣/١٩٩) تحت الحديث رقم: (١٢٠١).

(٤٠) رواه أحمد (٦/٢٧) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٥٠) وغيرهما، وإسناده صحيح «الارواء» (١٠٢) و«مجمع الزوائد» (١/٢٥٩).

ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم» (٤١).

٤ - وعن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي ﷺ «أنه رخص للمسافر، اذا توضأ ولبس خفيه ثم أحدث وضوءاً، أن يسمح ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوماً وليلة» (٤٢).

(٤١) أخرجه مسلم (٢٣٢/١) طبعة فؤاد وغيره. «صحيح سنن ابن ماجه» (٤٤٧).

(٤٢) حديث حسن، أخرجه ابن ماجه (٥٥٦) والدارقطني (١٩٤/١) والبيهقي (٢٨١/١). وقد قواه جمع من الحفاظ منهم: البخاري، والخطابي والنووي. «المجموع شرح المذهب» (٤٨٤/١)، «التلخيص» (١٥٧/١) و«تخريج المشكاة» (٥١٩) و«صحيح ابن ماجه» (٤٥١)، و«سبل السلام» (٦١/١) وغيرها.

(تنبيهات مهمة): حول أحاديث مخالفة لأحاديث الباب، نذكر منها:

١- حديث خزيمة بن ثابت مرفوعاً: «المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوم وليلة» أخرجه أبو داود وغيره وزاد: «ولو استزدناه لزدنا» ولفظ ابن ماجه (جعل رسول الله ﷺ للمسافر ثلاثاً، ولو مضى السائل على مسأله لجعلها خمسا). «صحيح ابن ماجه» (٤٤٨) و«صحيح أبي داود» (١٤٥): والجواب: أن هذا ظن منه وحسبان والحجة انما تقوم بقول صاحب الشريعة، لا بظن الراوي. «معالم السنن» و«المجموع شرح المذهب».

٢- وأما حديث أبي بن عماره - وكان قد صلى مع رسول الله ﷺ القبلتين - أنه قال: يا رسول الله، أمسح على الخفين؟ قال: نعم، قال: يوماً؟ قال: يوماً، قال: ويومين؟ قال: ويومين، قال: وثلاثة؟ قال: نعم، وما شئت. أخرجه أبو داود وابن ماجه وغيرهما، فقد قال النووي في «شرح المذهب» (٤٨٢/١) «واتفقوا على أنه ضعيف مضطرب، لا يحتج به». وانظر «التلخيص» (١٦٢/١) و«السبل» (٦١/١) و«ضعيف ابن ماجه» و«الميزان» (٢٩٢/١).

٦- تنبيهات مهمّات على أحكام متفرّقات

٦-١ ● وجوب نزع الخُف وما في معناه على الجنب :

لحديث صفوان بن عسال قال : « كان النبي ﷺ يأمرنا اذا كنا صَفْرًا^(٤٣) أن لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، ولكن من غائط وبول ونوم »^(٤٤).

قال الامام النووي^(٤٥) : « وفي هذا الحديث فوائد : إحداها : جواز مسح الخُف ، الثانية : أنه مؤقّت ، الثالثة : أن وقته للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وجاء في رواية البيهقي وغيره في هذا الحديث : « وللمقيم يوم وليلة » ، الرابعة : أنه لا يجوز المسح في غسل الجنابة وما في معناه من الأغسال الواجبة والمسنونة ، الخامسة : جوازه في جميع أنواع الحدث الأصغر ، السادسة : أن الغائط والبول والنوم ينقض الوضوء . . . ، السابعة : أنه يُؤمر بالنزع للجنابة في أثناء المدة حتى لو غسل الرجل في الخُف

(٤٣) بسكون الفاء : جمع مسافر ، كصحب : جمع صاحب ، أي اذا كنا مسافرين .

(٤٤) رواه الترمذي (٣١٨-٣١٧/١ - تحفة) والنسائي (٨٤-٨٣/١) وابن ماجه

(٤٧٨) وغيرهم وقال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح » وصححه

الخطابي كما في « التلخيص » (١٥٧/١) ، والنووي في « المجموع »

(٤٧٩/١) ، وحسنه الألباني في « الارواء » (١٠٤) و« صحيح سنن ابن ماجه »

(٣٨٥).

(٤٥) « المجموع شرح المذهب » (٤٨١-٤٨٠/١).

ثم أحدث وأراد المسح لم يجز، وفيه غير ذلك من الفوائد».

٦-٢ ● جواز المسح على الخف المخرق وغيره:

لأن الأصل الإباحة، فمن منع أو اشترط السلامة من الخرق أو وضع له حداً، فهو مردود لقوله ﷺ: «كُلُّ شَرَطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»^(٤٦)، وقد صحَّ عن سفيان الثوري رحمه الله أنه قال^(٤٧): «امسح عليها ما تعلق به رجلك، وهل كانت خفاف المهاجرين والأنصار إلا مُخَرَّقة، مُشَقَّقة، مُرَقَّعة؟».

٦-٣ ● خلع الممسوح عليه لا ينقض الوضوء:

من خلع الخف ونحوه بعد أن توضأ ومسح عليه، فإن وضوءه صحيح ولا شيء عليه، لأنه المناسب لكون المسح رخصة وتيسيراً من الله، والقول بغيره يُنافي ذلك، لا سيما وقد تأيد بأمرين:

الأول: موافقته لعمل الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فعن أبي ظبيان أنه رأى علياً رضي الله عنه بال قائماً، ثم دعا بماء فتوضأ، ومسح على نعليه، ثم دخل المسجد فخلع نعليه ثم صلى^(٤٨). وقال الحسن: إِنْ أَخَذَ مِنْ

(٤٦) أخرجه الشيخان وغيرهما عن عائشة والطبراني عن ابن عباس. «الارواء» (١٣٠٨)، «صحيح الجامع» (٤٤٠٦).

(٤٧) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧٥٣) ومن طريقه البيهقي (٢٨٣/١). «تمام النصح في أحكام المسح» (ص ٨٤).

(تتبيه): من رام زيادة بيان في مسألة الجورب المخرق فليراجع ما كتبه شيخ الاسلام في «مجموع الفتاوى» (١٧٦-١٧٢/٢١).

(٤٨) مر تخريجه، فانظر التعليق (٣١).

شعره وأظفاره أو خلع خفيه فلا وضوء عليه. (٤٩)
والآخر: موافقته للنظر الصحيح والقياس الرجيح ، فإنه لو مسح
على رأسه ثم حلق ، لم يجب عليه أن يعيد المسح بِلَه الوضوء ،
وهو الذي اختاره شيخ الاسلام رحمه الله . (٥٠)

٤-٦ • مُدَّةُ الْمَسْحِ تَبْدَأُ مِنَ الْمَسْحِ بَعْدَ الْحَدَثِ ، لَا مِنْ الْحَدَثِ بَعْدَ اللَّبْسِ :

ففي الاحاديث الصحيحة - الْمُتَقَدِّمَةُ قَرِيبًا - التصريح بأن
المسافر يمسخ ثلاثة أيام ولياليهن والمقيم يوماً وليلة ، ولا يكون
ذلك إلا اذا كانت المدة من المسح ، فهي كالتصريح على ابتداء مدة
المسح من مباشرة المسح .

وقد روى عبد الرزاق في «المصنّف» (١/٢٠٩/٨٠٧) عن
أبي عثمان النهدي قال : حضرتُ سعداً وابن عمر يختصمان إلى
عمر في المسح على الخفين ، فقال عمر : يمسخ عليهما إلى مثل
ساعته من يومه وليلته . (٥١)

فاتفقت الآثار السلفية مع السَّنة المحمدية على ما ذكرنا ،

(٤٩) رواه البخاري مُعلقاً (١/٢٨٠ - فتح) ووصله سعيد بن منصور بسند صحيح
عنه بالمسألة الأولى ، ووصله ابن أبي شيبة عنه بالمسألة الأخرى ، وسنده
صحيح أيضاً . «الفتح» (١/٢٨١) للعسقلاني و«مختصر صحيح البخاري»
(٥٦/١) للألباني .

(٥٠) كما في «الاختيارات العلمية» له ، وفي «المجموع» (١/٥٢٧) للنووي :
«وهذا المذهب حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري وقادة وسليمان بن
حرب واختاره ابن المنذر ، وهو المختار الأقوى» .

(٥١) وإسناده صحيح على شرط الشيخين . «تمام النصح» (ص ٩١) .

فكان القول به «هو المختار الراجح دليلاً» كما قال النووي . (٥٢)

٦-٥ ● انتهاء مدة المسح لا ينقض الوضوء :

إذ لا دليل على النقض، بل الاستصحاب يدل على أن طهارته صحيحة، يصلي بها ما لم يحدث، وهو «المختار الأقوى» كما قال النووي (٥٣) رحمه الله، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية (٥٤) رحمه الله، ومن قبله ابن حزم في «المحلى» (٥٥)، قال: «وهذا هو القول الذي لا يجوز غيره، لأنه ليس في شيء من الأخبار أن الطهارة تنتقض من أعضاء الوضوء ولا عن بعضها بانقضاء وقت المسح، وإنما نهى عليه السلام عن أن يمسح أحد أكثر من ثلاث للمسافر أو يوم وليلة للمقيم، فمن قال غير هذا فقد أقحم في الخبر ما ليس فيه، وقول رسول الله ﷺ ما لم يقل، فمن فعل ذلك وأهما فلا شيء عليه، ومن فعل ذلك عامداً بعد قيام الحجة فقد أتى كبيرة من الكبائر، والطهارة لا ينقضها إلا الحدث، وهذا قد صحت طهارته ولم يحدث فهو طاهر، والطاهر يصلي ما لم يحدث أو لم يأت نص «جلي» في أن طهارته انتقضت وإن لم يحدث، وهذا الذي انقضى وقت مسحه لم يحدث ولا جاء نص في أن طهارته انتقضت لا عن بعض أعضائه ولا عن جميعها، فهو طاهر يصلي حتى يحدث، فيخلع نعليه

(٥٢) «المجموع» (١/٤٨٧).

(٥٣) «المجموع» (١/٥٢٧).

(٥٤) «الاختيارات العلمية» لابن تيمية.

(٥٥) (٢/٩٤).

حينئذ وما على قدميه ويتوضأ، ثم يستأنف المسح توقيتاً آخر،
وهكذا أبداً، وبالله تعالى التوفيق».

٦-٦ ● جواز المسح لمن توضأ فغسل إحدى رجليه ثم
أدخلها الخف ثم فعل بالأخرى مثل ذلك:

لصدق الخبر عنه بأنه أدخل قدميه جميعاً في الخفين وهما
طاهرتان. وهو الذي رجحه ابن تيمية وصوبه^(٥٦)، وهما نحن نسوق
كلامه برُمته ليستفيد منه القارئ الكريم إن شاء الله تعالى؛ قال
رحمه الله تعالى بعد أن حكى في المسألة قولين هما روايتان عن
أحمد، قال: «إحدهما: يجوز المسح، وهو مذهب أبي حنيفة.
والثانية: لا يجوز، وهو مذهب مالك والشافعي. قال هؤلاء: لأن
الواجب ابتداء اللبس على الطهارة، فلو لبسهما وتوضأ وغسل
رجليه فيهما، لم يجز له المسح حتى يخلع ما لبس قبل تمام
طهرهما فيلبسه بعده. وكذلك في تلك الصورة قالوا: يخلع
الرَّجُل الأولى ثم يدخلها في الخف، واحتجوا بقوله: «إني
أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان»، قالوا: وهذا أدخلهما
وليستا طاهرتين.

والقول الأول هو الصواب بلا شك، وإذا جاز المسح لمن
توضأ خارجاً ثم لبسهما فلأن يجوز لمن توضأ فيهما بطريق
الأولى، فإن هذا فعل الطهارة فيهما واستدامها فيهما، وذلك فعل
الطهارة خارجاً عنهما، وإدخال هذا قدميه الخف مع الحدث

(٥٦) وهو مذهب ابن حزم أيضاً، فانظر «المحلى» (٢/١٠٠).

وجوده كعدمه، لا ينفعه ولا يضره، وإنما الاعتبار بالطهارة الموجودة بعد ذلك، فإن هذا ليس بفعل محرم كمسّ المصحف^(٥٧) مع الحدث.

وقول النبي ﷺ: «إني أدخلتهما الخُفَّ وهما طاهرتان» حقّ، فإنه بين أن هذا علة لجواز المسح، فكل من أدخلهما طاهرتين فله المسح، وهو لم يقل: أن من لم يفعل ذلك لم يمسح، لكن دلالة اللفظ عليه بطريق المفهوم والتعليل، فينبغي أن ينظر حكمة التخصيص: هل بعض المسكوت أولى بالحكم؟ ومعلوم أن ذكر إدخالهما طاهرتين لأن هذا هو المعتاد، وليس غسلهما في الخفين معتادا، والا فاذا غسلهما في الخف فهو أبلغ، والا فأَي فائدة في نزع الخف ثم لبسه من غير أحداث شيء فيه منفعة؟ وهل هذا إلا عبث محض ينزه الشارع عن الأمر به؟ ولو قال الرجل لغيره: أدخل مالي وأهلي الى بيتي - وكان في بيته بعض أهله وماله - هل يُؤمر بأن يخرجهم ثم يدخله؟

ويوسف لما قال لأهله: ﴿ادخلوا مصر إن شاء الله﴾، وقال موسى: ﴿يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة﴾، وقال الله تعالى: ﴿لندخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين﴾: فإذا قدر أنه كان بمصر بعضهم، أو كان بالأرض المقدسة بعض، أو كان بعض الصحابة قد دخل الحرم قبل ذلك: هل كان هؤلاء يؤمرون بالخروج ثم الدخول؟

فإذا قيل: هذا لم يقع. قيل: وكذلك غسل الرجل قدميه في

(٥٧) فيه نظرا!! والمقام لا يتسع لبيان، فمعذرة!

الخف ليس واقعا في العادة، فلهذا لم يحتج إلى ذكره، لأنه ليس
إذاً فعلا يحتاج إلى إخراج وادخال، فهذا وأمثاله من باب
الأولى» (٥٨).

«فائدة لطيفة»

أيهما أفضل: المسح على الخفين أو نزعهما وغسل القدمين؟

قال ابن المنذر^(٥٩): «والذي اختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض، قال: وإحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه».

وقال النووي^(٦٠): «وقد صرح جمع من الأصحاب بأن الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قاله في تفضيل القصر على الاتمام».

قلت: ولعل الأقرب إلى الصواب، وإليه يميل القلب ويشلج الفؤاد، ما ذكره ابن القيم في «الزاد»^(٦١) - تبعاً لشيخه ابن تيمية - في فصل عقده لبيان هدي خير العباد ﷺ في المسح على الخفين، قال:

«ولم يكن يتكلف ضد حاله التي عليها قدماء، بل إن كانتا في الخُف مسح عليهما ولم ينزعهما، وإن كانتا مكشوفتين، غسل القدمين، ولم يلبس الخف ليمسح عليه، وهذا أعدل

(٥٩) «فتح الباري» (٣٠٦/١).

(٦٠) «المجموع شرح المذهب» و«الفتح».

(٦١) «زاد المعاد في هدي خير العباد» (١٩٩/١).

الأقوال في مسألة الأفضل من المسح والغسل ، قاله شيخنا ، والله أعلم .

★★★

وهذا آخر ما وفق الله تعالى لجمعه من «أحكام المسح في السنة الصحيحة وآثار السلف» ، فإن أصبتُ فمن الله وحده لا شريك له ، وإن أخطأتُ فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله منه براء ، وأرجو من كل أخ عالمٍ غيور ، اطلع على رسالتنا هذه ، فرأى شيئاً لم يحالفه الصواب : الستر والنصيحة ، والله الموفق لا رب سواه .

و«سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك» .

تمت في ثلاثة مجالس آخرها في (ضحى السبت ٢٢ جمادى الثانية ١٤٠٧ من هجرته ﷺ) وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

المسح على الجوربين

امسح على الخُفَّين والنَّعلين
والجورَّين واللفَّاتين
مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ فِي جَمِيعِ مَا وَرَدَ
غَيْرِ الْوَضوءِ فَهُوَ شَرْطٌ مُعْتَمَدٌ
الْمَسْحُ أَوْرَدَهُ الْكِتَابُ الْمَنْزَلُ
وَكَذَلِكَ بَيَّنَّهُ النَّبِيُّ الْمُرْسَلُ
وَشَرَعْنَا الْإِسْلَامُ شَرْعَ الْيُسْرِ
لَا يَرْتَضِي بِمَشَقَّةٍ أَوْ عُسْرِ
فَلِمَ التَّنَطُّعُ فِي شُرُوطِ الْمَسْحِ
وَقَدْ أَتَانَا الْمُصْطَفَى بِالسَّمْحِ
فَلَمْ يُمَيِّزْ جَوْرَبًا صَفِيْقًا
مِنْ جَوْرَبٍ وَإِنْ يَكُنْ رَقِيْقًا
وَلَيْسَ شَرْطًا كَوْنُهُ مِنْ جِلْدٍ
أَوْ مِنْ قُمَاشٍ أَوْ قَوِيٍّ الشَّدِ
وَأَوَّلُ التَّوْقِيْتِ عِنْدَ الْمَسْحِ
حَتَّى انْتِقَاضِ الطُّهْرِ بَعْدَ مَسْحِ

ثَلَاثَةٌ لِلْمَاسِيحِ الْمُسَافِرِ
وَلِلْمُقِيمِ يَوْمُهُ وَالْحَاضِرِ
وَلَيْسَ خَلْعٌ جَوْرَبٌ بِنَاقِضٍ
طَهَارَةٌ كَسَائِرِ النُّوَاقِضِ
وَالنُّعْلُ إِنْ لَمْ يَسْتُرِ الْكَعْبَيْنِ
يَصْحُ فِيهِ الْمَسْحُ كَالْخُفَّيْنِ
كَمْ فَرَطَ الطُّلَابُ فِي الصَّلَاةِ
كَذَا الْجُنُودُ أَوْ ذَوُو الْعِيَالِ
لَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا الْأَحْكَامَا
فَحَصَّلُوا بِجَهْلِهِمْ آثَامَا
فَالرَّجُلُ إِنْ كَانَتْ بِلَا وَقَاءٍ
فَقَسَلُهَا نَصٌّ مِنَ السَّيِّئِ
وَالْمَسْحُ لِلْمَسْتَوْرِ مِنْهَا شَرْعٌ
وَمَا عَلَى الْإِنْسَانِ إِلَّا السَّمْعُ
فَلَا تُطْعُ مُشَدَّدًا عَنْ جَهْلٍ
فَالْمُصْطَفَى قَدْ جَاءَنَا بِالسَّهْلِ
وَمَا أَتَانَا الْمِصْطَفَى الْمُخْتَارُ
فَهُوَ الصَّوَابُ وَالَّذِي نَخْتَارُ
فَالْخَيْرُ كُلُّ الْخَيْرِ فِي التَّسْلِيمِ
لِصَاحِبِ التَّحْلِيلِ وَالتَّخْرِيمِ
فَهُوَ الرَّسُولُ الْمَجْتَبَى الْمَعْصُومُ
وَمَنْ نَأَى عَنْهُ فَهُوَ الْمَخْرُومُ

رَبَّاهُ أَلهِمْنَا اتِّبَاعَ السُّنَّةِ
فَأَنْتَ يَا مَوْلَايَ رَبُّ الْمِثْنِ



من ديوان :

«النَّصْرُ لِلْإِسْلَامِ»

للشاعر الفاضل الأستاذ

«خير الدّين وانلي» - حفظه الله تعالى -

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
١- تعريفات لا يستغنى عنها	
(الخف - الجوارب - النعل)	٧
٢- المسح على : الخفين والجوربين والنعلين وأدلة	
مشروعيته	٩
٣- شروط المسح على الخف وما في معناه	١٧
٤- محل المسح	٢١
٥- توقيت المسح	٢٢
٦- تنبيهات مهمات على أحكام متفرقات	٤٢
٧- فائدة لطيفة	٣١
٨- المسح على الجوربين	٣٣